تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

الفصل الأول
دور الحرس كمؤسسة ثورية

توفي آية الله الخميني، زعيم الثورة الإسلامية الإيرانية، في 3 حزيران/ يونيو 1898، لكن نظام حكمه لم يستمر بعده فحسب، بل أرسل – على ما يبدو – أساسًا لانتقال السلطة إلى خلفائه بشكل منظم نسبيًا. ويعود هذا – في معظمه – إلى قدرة الخميني على إقامة حكم المؤسسات لخدمة الثورة الإسلامية في إيران. ولا شك أن جهاز الحرس الثوري الإسلامي (باسدران انقلاب إسلامي) يعتبر أحد أهم المؤسسات التي أنتجتها الثورة الإيرانية. وسبب ذلك أن الحرس يشكل وسيلة أساسية لترويج أهداف الخميني والثورة الإسلامية، كما أن موقعه الفريد بين القوات الثورية المسلحة – التي ظهرت في الثورات الاجتماعية الرئيسية الأخرى – يرجع لتحوله إلى منظمة متماسكة ومعقدة التركيب إلى حد ما، بدون فقدان حماسه الأيدلوجي.

ولدراسة قدرة الحرس كمؤسسة ثورية لابد من اتباع إطار تحليلي مميز، يسمح بعرض شامل لما هو معروف وما يعتقد بأنه صحيح عن الحرس الثوري[1]. ولا شك أن الإطار المذكور سيسهل عملية تحليل الحرس كمؤسسة ثورية، وقوة مسلحة ثورية فريدة من نوعها. ومن الضروري تدعيم هذا الإطار ببحوث أجراها باحثون آخرون حول دور القوات المسلحة في السياسة والتطور السياسي[2]. وتكتسب الأبحاث عن الجيوش الثورية أهمية خاصة؛ لكونها تصلح لمقارنة الحرس بالقوات المسلحة الثورية الأخرى. فعلى سبيل المثال يقيس جون إليس قوة تلك القوات ونجاحها بالدرجة التي تستطيع معها أن توائم بين الاهتمامات الشخصية لمقاتليها وبين أهداف الثورات التي أنجبتهم[3].

أما جوناثان أدلمان فيقول بأن عامل الحماسة هو الذي يجعل أية قوة مسلحة ثورية تتميز بقدرة عسكرية فعالة أكثر من سابقاتها الموجودة قبل الثورة[4]. ولأغراض هذا البحث يمكن أن نعتبر مع ذلك أن كاترين تشورلي هي أكثر المراقبين اهتمامًا بالقوات المسلحة الثورية؛ لأنها تحدد المراحل التي يجب على الجيوش الثورية أن تمر بها، بهدف الدفاع عن مكاسب الثورة ومواصلة الحرب الثورية[5]. وتعتقد تشورلي أنه من المحتم أن تصبح أية قوة ثورية مسلحة قوة محترفة، مما يفقدها حماستها الثورية وطابعها الأيديولوجي. وهذا الطرح هو بالأساس تطوير لمفهوم ويبر حول تحول الكاريزما إلى روتين مما

يضعف الحماسة الأيديولوجية لمؤسسة ما، في الوقت نفسه الذي تتطور فيه المؤسسة لتصبح متسمة بالتنظيم والبيروقراطية بشكل متزايد[6]. ويقول آخرون: إنه في حالة تعارض مصالح المنظمة مع المثل الأيديولوجية، فإنه يتم تفضيل الأولى على الثانية، برغم أن هذه المصالح كانت توضع في خدمة الأيديولوجيا أساسًا[7]. وسنبرهن على أن الحرس الثوري يدحض –إلى حدا ما– الأطروحات المذكورة.

سواء قبل المرء أم لم يقبل حجة هنتجتون القائلة: إن إعطاء التعبئة أولوية على دولة المؤسسات يقود إلى انهيار سياسي، فإنه من المحتم القول أن استمرار الثورة الإيرانية يعود جزئيًا إلى قدرتها على إقامة مؤسسات ثورية، بهدف احتواء القوى الاجتماعية الكثيرة التي ساهمت في إسقاط الشاه. وبالرغم من المرجعية الشخصية المطلقة لآية الله الخميني، فإن النظام –بلا شك– لم يكن باستطاعته مواجهة التحديات الكثيرة التي واجهته لو لم يُقم قاعدة مؤسساتية. واشتملت التحديات على تمرد عدة جماعات عرقية، وعصيان مسلح قامت به مجموعة من فدائيي المدن، وحدوث تفجيرات في طهران أدت إلى مقتل عدد من كبار القادة الإيرانيين عام 1981، إضافة إلى غزو واسع النطاق قام به العراق. ولمعالجة ذلك يجب أيضًا إلقاء الضوء على المؤسسات العديدة الأخرى التي أقامتها الثورة، ودورها في تعزيز الثورة الإسلامية.

وبحكم قدرة الحرس الثوري على التنظيم والدمج، وتوفير قناة مشاركة أمام القوى الاجتماعية الجديدة التي عبأتها الثورة، فإنه لعب دورًا شديد الأهمية في هزيمة الأعداء المذكورين، فضلاً عن تغلبه على عدد كبير آخر من الأخطار الجسيمة التي هددت الثورة. ووفر الحرس الثوري أسبقية المشاركة في النظام لفئة من غير رجال الدين، هم الموالون الأشداء للخميني، الذين خاض أكثرهم المعارك في المدن الرئيسية ضد نظام الشاه[8]. ويجدر القول: إنه لو لم يوجه الحرس الثوري لامتصاص العناصر من غير الملالي، لبدت الثورة الإسلامية – إلى درجة كبيرة – وكأنها عملية استيلاء على السلطة من قبل رجال الدين. ولو تحقق هذا الافتراض لكان رجال الدين قد عجزوا عن مواجهة التحديات المسلحة الشرسة، ولكان من المحتمل أن يصبح عمر الثورة قصير جدًا. ولذا فمن الممكن الاستنتاج أن الحرس كان قادرًا على استيعاب القوى الاجتماعية الإيرانية المعبأة حديثًا، وخصوصًا تلك العناصر التي حركتها أيديولوجيا الثورة.

المرونة السياسية

إن المقياس الأول لقوة مؤسسة ما هو قدرتها على التكيف أو المرونة بدلاً من الجمود[9]. وتعود مرونة منظمة بعينها إلى قدرتها على تجاوز التحديات أو التغيرات المناوئة لها في محيطها. ولا تكمن مرونة الحرس في قدرته على احتواء القوى الاجتماعية الثورية فحسب، بل أيضًا الكتل الاجتماعية التي لا تتوافق مع الحرس بالضرورة في درجة المزاج الثوري. وقد سبق لنا التعرض باختصار لدور الحرس في تعبئة المتطرفين المسلحين من غير رجال الدين للدفاع عن الملالي. غير أن الحرس – مثله في ذلك مثل الجيوش الثورية الأخرى، التي أُجبرت على مقاتلة القوى الأجنبية المعادية للثورة – اضطر إلى استيعاب جماعات مثل المتطوعين، لم تكن تتبنى أيديولوجيا الحرس الحماسية أو استراتيجية معاركه وأساليبه التكتيكية. لكن الحرس احتاج لهذه الجماعات غير الأيديولوجية؛ لأنها توفر الطاقة البشرية والخبرات اللازمة لخوض الحرب بنجاح[10].

لقد وفر الحرس أيضًا فرصة للتقدم أمام الشباب الطامحين الذين كانوا أقل تطرفًا من معظم متطوعي الحرس العاديين؛ إذّ اعتبروه وسيلة لرفع مستواهم المادي والاجتماعي. وأن قدرة الحرس على مقاومة أي ضعف في الالتزام الأيديولوجي، في الوقت نفسه الذي يضم فيه هذه العناصر تحت لوائه، يعتبر مؤشرًا كبيرًا على صلابته كمؤسسة. وتقول تشورلي – بعد دراستها لعدة جيوش ثورية –: إن تطور هيكل ما، بشكل منظم وموحد، وبطريقة تسمح للقوات المسلحة الثورية بمتابعة النضال الثوري، لابد وأن يتعارض مع الحماسة الثورية والالتزام الأيديولوجي[11]. وهذا يتماثل مع فكرة ويبر القائلة بأنه في الوقت الذي تتطور عملية التحديث، فإن عنصر الكاريزما يصبح روتينيًا مقيدًا بالأنماط البيروقراطية للمنظمة[12]. وتجدر الإشارة إلى أن حالة الحرس الثوري تدحض هذه الحجج إلى حد ما.

لا شك أن قدرة الحرس على احتواء العناصر – الأقل اندفاعًا في المجال الأيديولوجي– ترتبط بالسهولة التي استطاع بموجبها أن يوفق بين القادة والجنود الآتين من خلفيات اجتماعية وشبكات تجنيد متنوعة، ويصهرهم ضمن مؤسسته. وكان القادة الأوائل للحرس الثوري من أمثال عباس زماني (المعروف باسمه الحركي أبو شريف) من المناضلين ضد الشاه في المدن، وتلقى تدريباته – [مثل معظم القادة الأوائل للحرس – لدى منظمة الحرير

الفلسطينية في لبنان[13]] . واجتذبت النواة الأولى للحرس بعد ذلك عناصر جديدة من المليشيات الخاصة، التي ألفها كثير من رجال الدين الثوريين من عداد جماهير المصلين في مساجدهم[14]. وبعد زهاء عام من تشكيل الحرس رسميًا، تولى عباس زماني إدارة ومسئولية تعبئة حركة المستضعفين (باسيج مستضعفين) [15]، التي كانت تتألف –بشكل عام– من المتطوعين اليافعين وكبار السن الآتين من الريف والمدن الصغيرة، وكانوا أقل ثقافة من نواة الحرس الثوري، التي كانت أكثر سعة وإطلاعًا إلى حدٍ ما[16]. وهذه التركيبة الاجتماعية المتنوعة للحرس كانت –برغم ذلك– عامل كبح رئيسيًا في إدارة الحرب، فضلاً عن إثبات مرونة الحرس المؤسساتية.

إن مقارنة تاريخ الجيش النظامي ودوره خلال عهد الشاه ووالده رضا شاه – مؤسس الجيش الإيراني- مع تشكيل الحرس الثوري ودوره، تظهر كيفية انبثاق الحرس الثوري كمؤسسة أكثر قوة وأهمية من الجيش النظامي. فالجيش النظامي كان من المرونة بمكان مما جعله يستمر بعد الثورة ويبرز كمؤسسة منفصلة برغم كثرة الدعوات لحله كليًا[17]، وإن كانت هناك جيوش أخرى سابقة للثورة قد احتفظت لنفسها بأدوار أهم في بني القوات المسلحة الثورية. فمثلاً كان الضباط والكثير من وحدات الجيشين الفرنسي والروسي – في فترة ما قبل الثورة – لا غنى عنهم في تشكيل الجيش الثوري الفعال الموحد في كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي، وهذا بلا شك مغاير لحالة الجيش الإيراني النظامي[18]. وقد خسرت القوات المسلحة الإيرانية أيضًا كثيرًا من نفوذها السابق على الثورة كمجموعة ذات مصالح في النظام، وتعرضت للتطهير بشكل متكرر[19].

يمكن القول: إن قدرة الحرس على الاضطلاع بمهام جديدة تعتبر مؤشرًا آخر على قوته. وكان الحرس أولاً مجرد مليشيا أمنية داخلية، لكنه تمكن فيما بعد من تنظيم نفسه ليصبح قوة عسكرية تخوض الحرب ضد العراق. وبعدما أصبح الحرس الثوري قوة عسكرية، اكتسب القدرة على إدخال بعض التغيرات البراجماتية المؤقتة في خططه التكتيكية، بغرض تعزيز أهدافه الأيديولوجية الشاملة. ولذا كان الحرس قادرًا على تعديل استراتيجيته وتكتيكه لمتابعة الحرب طبقًا لعوامل أخرى، مثل التغيرات الاستراتيجية والتكتيكية لدى الخصم -الذي هو العراق- والنزاع بين كبار القادة السياسيين الإيرانيين حول استراتيجية الحرب، فضلاً عن الحشود العسكرية الأمريكية في الخليج عام

1987. وعمومًا، يمكننا القول: إن الحرس قد سعى – خلال الحرب الإيرانية العراقية، والأحداث التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام 1991 – لتحقيق هدفه الثوري الأول، ألا وهو تلبية دعوة الخميني بهزيمة العراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين.

وبرهن الحرس الثوري على أنه ماهر في التعامل مع التحديات السياسية العديدة، التي تعرض لها منذ فترة إنشائه وحتى الآن، وبالأخص خلال سنواته المبكرة. وظهرت مرونة الحرس في صراعه السياسي مع أول رئيس للجمهورية الإسلامية، أبو الحسن بني صدر، وأول رئيس وزراء لها، مهدي بازركان، وكذلك من كبار القادة السياسيين، عقب حدوث الكوارث الميدانية التي أدت إلى إنهاء الحرب مع العراق (وسيجري تحليلها لاحقًا) [20]. وتوجد أمثلة عديدة على وقوف الحرس مع حلفائه السياسيين، أو حتى العمل بمفرده على تقويض سلطة الزعماء السياسيين، الذين رأى قادة الحرس أنهم يساومون على أهداف الثورة الإسلامية. وربما كان الامتحان الأخطر لمرونة الحرس المؤسساتية يكمن في تكيفه مع إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية مع الاحتفاظ بموقعه المهم، رغم أن مهمته الأساسية –المتمثلة في هزيمة العراق– قد باءت بالفشل.

تحول الثورة إلى بيروقراطية

هناك مقياس آخر لإثبات التحول المؤسساتي، يتمثل في التشعب والتعقيد[21]. فكثرة اختلاف وحدات التنظيم الفرعية وتنوع مهام المؤسسة، تشير إلى تغلغل الروح المؤسساتية بدرجة كبيرة. وامتلاك الحرس لبنية تنظيمية متطورة أكثر تعقيدًا، يشكل مؤشرًا على قوة الحرس المؤسساتية داخل إيران. ولا شك أن قدرته على تطوير هيكل تنظيمي مركب ومعقد –بدون التضحية بشخصيته الثورية– يميزه عن القوات المسلحة الثورية الأخرى، التي طورت بني ووظائف عسكرية تنظيمية مشابهة، لكنها خسرت الحماس والاندفاع الثوريين.

من المفيد مقارنة الحرس بالمؤسسات الثورية الإيرانية الأخرى، وأهمها اللجان الثورية (كوميته) التي تقوم بدورها في الأمن الداخلي، مثلها في ذلك مثل الحرس، وبالفعل فقد اختلف الحرس عن اللجان الثورية، ليس فقط في كونه تولي مهمة عسكرية كبيرة، بل أيضًا في اكتسابه درجة من النفوذ على

اللجان الثورية حتى في مجالات الأمن الداخلي[22]. وانتقل الحرس الثوري إلى مهمة تصدير الثروة، حيث لعب دورًا أعظم من أية منظمة ثورية أخرى أوكلت إليها مهمات مشابهة، مثل منظمة الدعوة الإسلامية ووزارة الإرشاد الإسلامي. كما أنه ساهم بشكل كبير في تنشئة الشباب الإيراني على أيديولوجيا الثورة أكثر من أية مؤسسة من المؤسسات الثورية الأخرى[23]. ولقد ذُكر أن عوامل التنشئة السياسية للبالغين في أماكن عملهم وجمعياتهم الخاصة، قد برهنت على أنها أكثر فعالية من التنشئة أثناء فترة الطفولة، سواء أكان ذلك في إطار العائلة أو المدارس[24]. وعمومًا فإن عملية التعارف والترابط الاجتماعي قد تعززت – إلى حد ما – عندما تمكنت وسائل إعلام النظام الإيراني من مخاطبة شباب إيران مباشرة، بهدف إكمال عناصر التنشئة المكتسبة منذ الطفولة. وأمكن للحرس أن يساهم في عملية التنشئة السياسية، من خلال وضعه الفريد ضمن النظام وسيطرته على شباب الباسيج. والروايات المتناقلة عن التدريب الذي قدمه الحرس لمتطوعي الباسيج تؤيد وجهة النظر السابقة.

وقام الحرس بدور مماثل في حث الشعب على الالتزام بالأعراف الإسلامية[25]، وإن كانت هذه الوظيفة أقرب إلى مهام الحرس في الأمن الداخلي، مثل مسئولياته المتعلقة بالتنشئة السياسية. وشرطة الآداب الإسلامية في الحرس هي الجهاز الذي يميز الحرس عن بقية القوات المسلحة الثورية، التي غالبًا ما تتردد في القيام بهمام أمنية داخلية[26].

إن تنوع مهام الحرس الثوري أعظم منه في القوات المسلحة الثورية الأخرى. وهناك دلائل كثيرة تفيد بأن الحرس الثوري قام بدور أبرز من الدور الذي لعبه الجيش الأحمر السوفيتي أو جيش التحرير الشعبي الصيني، في مجال الأمن الداخلي وتصدير الثورة[27]. وكثير من الأدوار التي مارسها الحرس الثوري في هيكل سلطة الجمهورية الإسلامية، قد مورس في الحالتين الصينية والسوفيتية من قبل منظمات الشرطة السرية وأجهزة الحزب الشيوعي. وبالإضافة إلى ذلك، يمارس الحرس دورًا مهمًا في حشد التظاهرات الشعبية لتأييد السياسيات المتشددة للحكومة[28]. وهذه المهمة بالذات قام بها جهاز الحزب الشيوعي في كل من الصين والاتحاد السوفيتي بشكل عام. ومن الممكن أيضًا إجراء مقارنات مماثلة بالقوات المسلحة والميليشيات الشعبية المتطوعة التي أفرزتها الثورة الفرنسية.

من ناحية أخرى، سنسوق البراهين المؤيدة لقضية تنوع مهام الحرس، من

خلال إلقاء الضوء على دور الحرس في الاقتصاد الإيراني[29]. وبالمقابل فإن تحليل الدور الاقتصادي للحرس يرتكز على درجة النفوذ التي كان بوسع الحرس أن يمارسها على مؤسسة ثورية أخرى هي جهاد البناء (جهاد سازنداغي) التي كانت الأداة لتطبيق السياسة الاقتصادية للحكومة في المناطق الريفية على وجه الخصوص[30].

وإلى جانب تنوع المهام يمكن إثبات وجود التنظيم المعقد من خلال انتشار الوحدات التنظيمية الفرعية للحرس الثوري. ومن المفيد بشكل خاص مقارنة الحرس بالمؤسسات الثورية الأخرى في إيران؛ لكون هذه المؤسسات تطورت ضمن الفترة الزمنية نفسها التي مرت على الحرس. وفي بادئ الأمر كان الحرس الثوري يضم خليطًا غير منظم من مجموعات محلية مستقلة، ومن فدائيي المدن ومليشيات رجال الدين والفارين من الجيش، والمتشددين الآخرين الموالين للخميني. حيث ساعدت كل هذه الجماعات في حشد التأييد للخميني في الشارع عقب انتصار الثورة[31]. ولم يكن لهذا الخليط أية هيكلية قيادية رسمية في البداية، لكن قادة الحرس استطاعوا تحديد أدوارهم الفردية والفصل بينها. وفي كثير من المسائل كانت القوة السياسية –داخل الهيكل القيادي للحرس– تعتمد على المكانة وليس على السمات الشخصية. ولقد طور الحرس أيضًا بينة وحداته، مثل الفيالق والفرق والألوية، على غرار ما يحصل في أية قوة تقليدية، وإن لم يخل ذلك من التعديلات، كلما اتسع نطاق العمليات العسكرية بعد حدوث الغزو العراقي[32]. والأمر المهم في هذا الصدد هو تشكيل الحرس لوحدات جوية وبحرية خاصة به عام 1985[33]. وزيادة على ذلك، طور الحرس هيكلية رسمية لتجنيد وتدريب جنود الجبهة الأمامية وعملاء الثورة الإسلامية، الذين حاولوا نشر الثورة في العالم العربي بجميع الوسائل، ومن ضمنها العنف[34].

اضطر الحرس أيضًا إلى تطوير بنية تحتية لوجستية لإمداد ودعم قواته. ولذا فقد أنشأ هيئة مشتريات منفصلة عن مثيلتها في الجيش النظامي، وبنى منشآت للصناعات العسكرية، للالتفات على حظر الأسلحة الدولي المفروض على إيرانر[35]. أما المؤشر المهم في تميز الحرس ونضجه في مجال التنظيم، فهو التطور المتزايد في الأسلحة التي زُعم أنه يقوم بصنعها محليًا. وقامت بالإشراف على هذه المهمات المساندة وزارة الحرس الثوري، التي تعتبر من أفضل الأمثلة على تطور الحرس تنظيميًا، والتي أسست عام 1982 كجهاز

منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي[36]. ولقد شكل الحرس أيضًا وحدات متخصصة لكي تستخدم الأسلحة الأكثر تطورًا، مثل المدرعات ونظم الدفاع الجوي والصواريخ والأنظمة الأخرى، مما يعد دليلاً على زيادة التعقيد المؤسساتي[37]. ومن الأمور المعروفة على نطاق واسع أن الحرس بدأ بالقتال في الحرب العراقية – الإيرانية مستخدمًا الأسلحة الخفيفة فقط.

الحرس كقوة موحدة مستقلة

هناك مقياس آخر لتحليل نمو الحرس الثوري كمؤسسة، ألا وهو استقلاله الذاتي. ومن الممكن قياس درجة الاستقلال الذاتي بالمدى الذي تستطيع به المؤسسة أن تحافظ على قيمها ومصالحها، التي تميزها عن مصالح وقيم المؤسسات والقوى الاجتماعية الأخرى[38]. وأصبحت قوة الحرس الثوري – كمنظمة – تعتمد بشكل متزايد على منهجها وبنيتها الفعالة أكثر من اعتمادها على استمرارية قائد معين للحرس أو مجموعة من القادة في مناصبهم.

وتميزت الثلاثون شهرًا الأولى من عمر الحرس – وحتى تعيين محسن رضائي في أيلول / سبتمبر 1981 – بحركة تنقلات سريعة في قيادته، حيث جرى تعيين أحد القادة مؤقتًا لكنه استقال بعد عدة أيام، ومع ذلك استمر الحرس في التطور كمؤسسة[39]. وبعد عام 1981 تمتع الحرس بقيادة مستقرة – إلى حد ما – مع استثناء واحد تمثل في عزل وزير الحرس الثوري، محسن رفيق دوست، عام 1988[40]. وإن لم يؤد ذلك إلى اضمحلال فوري في قوى الحرس أو مقدرته الوظيفية، أو حتى إلغاء الوزارة التي أنشأها وترأسها دوست عام 1982. إذ حل محله سريعًا نائب قائد الحرس –المخلص منذ وقت طويل– علي شمخاني. ومع ذلك فإن الوزارة ككل تضررت من مزاعم الفساد في عمليات شراء الأسلحة خلال الحرب، وهو ما أدى في نهاية الأمر بالمجلس (البرلمان) المنتخب بعد وفاة الخميني إلى الموافقة على دمج وزارة الحرس مع وزارة الدفاع ليصبحا وزارة جديدة باسم وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة[41].

تتباين قوة الحرس –كمؤسسة ثورية– مع المنظمات الثورية الإيرانية الأخرى، التي انهارت أو ضعف بشكل كبير، بسبب القيادي أو الاضطراب أو التغيير. فنجد مثلاً أن مفهوم "ولاية الفقيه"، الذي كان يهدف إلى التحول إلى مؤسسة ثورية دائمة، قد أصابه الضعف الشديد منذ وفاة الخميني. وهناك

مقارنة أخرى يمكن استنتاجها من حل الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي عانى كما يرى البعض – من الضعف السياسي المؤقت لزعيمه، الرئيس السابق علي خامئني، قبل أن يتسلم منصب المرشد الأعلى(42).

الدليل الآخر على استقلالية الحرس تمثل في عدم تسلط أية عائلة أو قبيلة أو جماعة إقليمية أو عرقية عليه. والتحرر من هذا النوع من الخضوع يسمح للمؤسسة بتطوير نهجها ومقدرتها على اتخاذ القرارات المؤثرة في مصالح تلك المؤسسة، بدلاً من مصالح الجماعة التي تسيطر عليها عادة. ومن المفيد في هذا النطاق إجراء مقارنة بين الحرس الثوري وبين جيوش أخرى في الشرق الأوسط، كجيشي العراق وسوريا، حيث تخضع لسيطرة المجموعات العشائرية أو المذهبية الموجودة في تلك الدول(43).

لقد ظهرت استقلالية الحرس أيضًا من خلال دوره في عملية صنع القرارات داخل النظام الإيراني. ولا يعني هذا بالضرورة القول: إنه كلما أقدم الحرس على التصرف بمفرده، أو حتى الدخول في تحد مع السلطة المدنية، زاده ذلك صلابة مقارنة بالمؤسسات الثورية الأخرى. ومع ذلك فإن الحرس تدبر أم شئونه الداخلية، كما أن مصالحه بالتأكيد كانت تؤخذ في الحسبان عند رسم سياسة النظام. وسعى الحرس غالبًا إلى تحقيق مصالحه المؤسساتية الذاتية، حتى لو تعارضت تلك المصالح مع المصلحة العامة للنظام أو المجتمع ككل. ولا شك أنه كان من الصعب ترسيخ مقدرة الحرس – كجماعة لها مصالحها – نظرًا لأن الخميني حدد مصالح الثورة، ولم يكن بوسع أي سياسي كبير أن يناقض الخميني بعد إقدامه على تحديد مسار السياسة المتبعة. ولذا فإن الطريقة الوحيدة لاستكشاف دور الحرس – كجماعة لها مصالحها – تتمثل في تحليل أمثلة محددة من قرارات النظام، التي اتسمت بوجود خلاف في الرأي بين الحرس والزعماء السياسيين الكبار، وذلك في مجال القرارات التي لم يتضح ترجيح الخميني فيها لسياسة معينة. ويتم استخلاص هذه الأمثلة من الروايات حول المناقشات السياسية التي دارت بين أعضاء القيادة الإيرانية ومجلس الدفاع الأعلى، الذي كان أعلى سلطة عسكرية، لاتخاذ القرار خلال الحرب مع العراق(44).

إن إجراء مناقشة لدور الحرس –كجماعة لها مصالح ذاتية في النظام الثوري– يقود بشكل طبيعي إلى مناقشة دور الحرس في الصراعات الداخلية بين أجنحة النظام. وما يهمنا بشكل خاص هو الحالات المحددة التي يمكن أن

يكون الحرس قد شكل فيها تحالفات سياسية مع زعماء معينين من النظام، وتصرف بشكل مناقض لرغبات زعماء النظام الأكثر اعتدالاً، أو حتى بهدف تحطيم هؤلاء سياسيًا[45]. وسيكون هذا التحليل أيضًا فائق الأهمية في إثبات [أن الحرس هو المؤسسة الرئيسية التي تحمي وترفع راية مبادئ الثورة الإسلامية ومُثُلها التي حددها الزعيم الكاريزمي الخميني] ومن الممكن أيضًا مقارنة دور الحرس في صراع أجنحة النظام ودرجة مرونته السياسية، بدور القوات المسلحة الثورية الأخرى في التاريخ، فضلاً عن الوات النظامية الإيرانية. فمنظمات الحزب السياسية المدنية المؤسساتية، والبنية العالية التنظيم، كانت سمة الحزب الشيوعي السوفيتي السابق والحزب الشيوعي الصيني، وبغيابها عن النظام السياسي الإيراني، أفادت كثيرًا في بروز استقلالية الحرس الثوري. وبالفعل، يبدو واضحًا أن الجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني لم يسعيا إلى المشاركة السياسية، اعترافًا منهما بالسلطة المطلقة للحزب الشيوعي في تحديد مسار الثورة والحفاظ على الأيدلوجيا الثورية[46]. وبرغم أن الحرس الثوري مازال فتيًا مقارنة بالجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، [إلا أن الحرس يعتبر أن المشاركة في السياسة ليست مسموحًا بها فقط، بل تشكل جزءًا لازمًا من مهمته في الدفاع عن نقاء الثورة الإسلامية[47]. ويمكن القول بأن الحرس الثوري قد لعب دورًا في ترسيخ وتخليد أفكار زعيم الثورة الإسلامية، أعظم مما قام به الجيش الأحمر السوفيتي لزعيم ثورته لينين، أو جيش التحرير الشعبي الصيني لزعيمه ماو تسي تونج].

القاعدة الأخرى للمقارنة هي الدرجة التي اخترقت بها السلطات المدنية جهاز الحرس الثوري. ولقد جرت –على نطاق واسع– مناقشة دور المفوضين السياسيين الشيوعيين في الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني[48]، وللقيام بمثل هذا الدور للمفوض الشيوعي، فقد كان يُفترض أن يعين الملالي –من قبلهم– ضباطًا سياسيين في بنية الحرس التنظيمية[49]، غير أن اختراق الملالي للحرس كان أقل تأثيرًا وشمولية بكثير مما قامت به الأحزاب الشيوعية في الصين والاتحاد السوفيتي. والتحرر النسبي للحرس من أغلال السيطرة السياسية المنظمة، ليس هو ما يميزه عن الجيش السوفيتي أو جيش التحرير الشعبي الصيني. لكن مقاومته الناجحة للاختراق المدني تشير بالفعل إلى قدرته العظيمة على استخدام قواته العسكرية بمعزل عن السلطة

السياسية المدنية، مما يجعل الحرس يشكل خطرًا لا يستهان به على خلفاء آية الله الخميني، في حالة خروجهم على مُثُل الخميني وأفكاره بشكل سافر.

والمقياس الآخر للدلالة على القوة المؤسساتية للحرس، هو إجراء تقييم لمقدرته على زرع أعضائه أو تعيين حلفائه المقربين في المناصب الحكومية الرئيسية. وبراعة الحرس في معارضة تعيين خصومه في مناصب قيادية داخل جهاز الحرس تدل على صلابته، وسنرى كيف أن تعيينات المسئولين القياديين في الحرس بقيت محصورة بإحكام تحت سيطرة الحرس ذاته. وهناك معلومات لا يستهان بها تفيد بأن أفراد الحرس، وأعضاء المنظمات التي تعمل معه بشكل وثيق، قد شغلوا بالفعل مناصب حساسة في هيكل الحكومة والمجلس (البرلمان) [50]. وإضافة إلى ما تقدم، فإن إجراء مقارنة بين الحرس والمؤسسة الأقرب إليه من ناحية بنيتها القيادية الخاصة، أي الجيش النظامي، تُظهر أن هناك حالات كان فيها الحرس مسئولاً عن إقالة قادة عسكريين نظاميين من مناصبهم القيادية[51]. في حين أن ضغط القوات المسلحة النظامية لم يشكل عاملاً ذا بال في أي وقت من الأوقات – للتأثير في التعيينات الحاصلة في الحرس.

وكان توفير الحرس لسبل الترقي إلى الرتب الصغرى في صفوفه يمثل مؤشرًا آخر على تحول الحرس إلى منظمة مستقلة ذاتيًا وليست تابعة لأحد. في حين أن البديل القائم في أية منظمة مشابهة هو وجود حزب سياسي منظم، يكون مسئولاً عن تحديد الترقيات، أو التدقيق في الترشيحات للمناصب الحساسة. وخلال أغلب المراحل التاريخية للجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، فإن الذي قام بهذه المهام هو الحزب الشيوعي والأجهزة الأمنية[52]. لكن في حالة إيران لا يوجد حزب حاكم منظم، كما لا يوجد أي دليل على أن الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي جرى حله عام 1987، كان لديه التنظيم أو المقدرة الكافية للقيام بمثل هذا الدور، إضافة إلى أن الحرس الثوري هو بحد ذاته الجهاز الأمني الأكثر قوة في الدولة. وزيادة على ما تقدم فإن الحرس أشرف على التعيينات والتنقلات الحاصلة فيه على صعيد جميع مستويات هيكليته القيادية[53].

عامل الترابط الوثيق

يوجد مقياس آخر للصلابة المؤسسة يتمثل في التماسك التنظيمي. وبرغم

أن ويبر وهنتجتون يمثلان تيارين مختلفين في علم النظرية السياسية، فإن رأي هنتجتون بشأن التماسك –كمظهر مؤسساتي– يتفق مع ملاحظة ويبر في أن بناء السلطة السياسية يتضمن إدخال المركزية التدريجية على القوى العسكرية، لتحويلها من جوش خاصة إلى قوة عسكرية قومية[54]. ويتفق هذان العالمان السياسيان على أنه لكي توجد السلطة الرشيدة، لا بد من تطبيق الأنظمة والأحكام التي تنظم عمل المؤسسة –وهي القوة العسكرية في هذا النطاق– على كل أقسام هذه المؤسسة. وستكون النتيجة الطبيعية أن الأوامر التي تصدرها القيادة العليا للمنظمة يجب أن تنفذ بكل إخلاص؛ لأنه يُنظر إلى قيادة المنظمة على أنها شرعية، حتى ولو كان أحد مستوياتها التنظيمية أو أقسامها الداخلية لا يوافق على قرار أو أمر ما بمفرده.

لاشك أن مفهوم التماسك يكتسب أهمية خاصة في دراسة الحرس الثوري بسبب الانقسامات التحزبية المتفشية داخله[55]. ومن الممكن أن تتخذ هذه الانقسامات أشكالاً كثيرة في المجالات السياسية والأيدلوجية والشخصية والتنظيمية. ومن المعروف أن الحرس ظل متصفًا بالتحزبية الحادة، وكان من السهل قياس هذا العامل عند بداية تشكيل الحرس. وقد ألقى أحد قادة الحرس الأوائل اللوم على عامل التحزبية، باعتباره أهم أسباب قراره بالاستقالة[56]. كما رفض قائد آخر قبول تعيينه لاعتقاده بأن التحزبية تجعل من غير الممكن السيطرة على الحرس من القمة[57].

لم تكن التحزبية المبكرة في صفوف الحرس الثوري واضحة فحسب، بل كان من الممكن تفسيرها أيضًا. فقد جرى تشكيل الحرس الثوري من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة. ويختلف الحرس عن الجيش الأحمر السوفيتي والجيش الثوري الفرنسي في أنه لم يجر تشكيله من عداد الضباط والوحدات التي كانت تخدم الجيش الملكي السابق لقيام الثورة، بل جرى تجنيد أغلب أفراده من بين العناصر الثورية[58]. وبرغم أن جيش التحرير الشعبي الصيني لم يحتو على عناصر خدمت في النظام السابق للثورة، إلا أنه لم يُشكل بالأساس بطريقة عشوائية كما حصل في حالة الحرس الثوري. فجيش التحرير الشعبي الذي بدأ يتشكل في الثلاثينيات من هذا القرن – بعد تغيير الحزب الشيوعي الصيني لاستراتيجيته، ولجوئه إلى شن حرب العصابات بدلاً من التمرد في المدن – كان يمتلك بنية قيادية وتنظيمية محددة بدقة، عندما استولى الشيوعيون رسميًا على مقاليد السلطة في الصين عام 1949[59]. أما الحرس

فإنه –خلافًا للقوات المسلحة الثورية الأخرى– لم يكن يمتلك بنية جيش تقليدي مشكل قبل قيام الثورة، ولذلك لم يتوفر له التماسك والتنظيم منذ البداية. وسرعات ما أقامت القوات الثورية المذكورة هياكل وتنظيمات احترافية، برغم أنها رفضت في البداية هذه التنظيمات؛ لكونها تتناقض مع الكاريزما والحماس والاندفاع الثوري الذي كان يغلب عليها في المراحل الأولى[60].

لقد تضاءلت التحزبية بالتدريج في صفوف الحرس وإن لم تختف تمامًا. فالحرس الآن ليس فقط أقل تحزبية مما كان عليه خلال سنواته الأولى، بل إنه أيضًا أقل تحزبية من قيادة النظام العليا[61]. دليل ذلك أن الحرس يتمتع بتماسك نسبي في التزامه بالأيدلوجيا والسياسات المتطرفة، ويعمل الآن كوحدة لها تسلسل قيادي دقيق، في حين تتضارب التصرفات والاتجاهات السياسية لدى عدد من أقطاب القيادة العليا[62].

من الصعوبة بمكان معرفة مدى التحزبية في الحرس على مستوى الأفراد العاديين؛ لأنه ليس من السهل مراقبة ذلك كما يحصل في المستوى القيادي. فالأفعال التي تقوم بها وحدات متعددة في الحرس، وتتناقض مع مواقف القادة السياسية الكبار دون مستوى الخميني، لا يمكن اعتبارها دليلاً حاسمًا على التحزبية لدى الحرس؛ لأن قيادة الحرس العليا نفسها كانت تتصرف –غالبًا– بشكل يتعارض مع رغبات كبار الزعماء السياسيين (تحت مستوى الخميني) أو تنتقدهم بحدة وتختلف معهم[63]، بل إنها كانت تحرك بعض الوحدات التي تحت قيادتها من أجل تقويض السياسات الحكومية التي لا تحظى بقبولها[64]. ومع ذلك، يمكننا أن نشير إلى تصرفات قامت بها وحدات من المستوى الأدنى للحرس، وكانت تتعارض عن قصد مع سياسات أو بيانات القيادة العليا للحرس، وذلك كدليل على وجود التحزبية. وبالإضافة إلى ذكر حالات جرى فيها تجاهل مقصود لأوامر كبار قادة الحرس، فإن هناك وسيلة مجدية لإظهار التحزبية بين الأفراد العاديين، وذلك بتحليل أفعال الحرس عقب عزل مسئولين كبار في النظام. وأحد الأمثلة على ذلك هو سقوط خليفة الخميني المعيّن، آية الله منتظري، في آذار / مارس 1989[65]. ومثل هذا التحليل سيشير إلى استمرار وجود الانقسامات الشخصية داخل الحرس من عدمها.

بما أن التحزبية قد تستند إلى أساس أيدلوجي، فمن الممكن مراقبة رد فعل عامة أفراد الحرس إزاء التحولات الأيدلوجية المتوقعة في سياسة الحرس العامة. وأحد المؤشرات على هذا النوع من التحزبية هو حصول اضطرابات

في الحرس بسبب الانحرافات السياسية فيه. ونجد مثالاً على هذا النوع من الانحراف، في صفقة الأسلحة الإيرانية –الأمريكية عامي 1985 –1986؛ لأن قبول الأسلحة من الولايات المتحدة كان يتناقض بشكل واضح مع العداوة الظاهرة والمتكررة – المنتشرة على جميع مستويات الحرس – ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الصعب التمييز بين الانقسامات الإقليمية وبين الانقسامات الشخصية التي يثيرها كبار الملالي، الذين يتمتع الكثير منهم بنفوذ خاص في محافظاتهم. أما إذا تبين أن وحدات معينة في الحرس تُعبر عن ولائها للقادة المحليين على حساب قيادة الحرس المركزية، فإن ذلك سيعتبر دليلاً على الوجود المستمر للتحزب الإقليمي. وهذا النوع من التحزب شكل الشكوى البارزة لقادة الحرس الأوائل؛ لأنهم كانوا يحاولون فرض بنية تنظيمية على الحرس الذي كان يعاني من انتشار الفوضى في صفوفه آنذاك(66).

إن التحزبية –رغم كونها أحد العوامل المهمة– لا تنفي وجود مقاييس محتملة أخرى للتماسك المؤسساتي. وفي منظمة كالحرس الثوري، فإن الانضباط والاحتراف يعتبران عاملين حاسمين في تحديد قدرة الحرس على العمل كمجموعة متكاملة. ومع ذلك فهناك مشكلة تحليلية تتمثل في صعوبة فصل "عدم الانضباط" عن عامل "التحزب". والوسيلة الوحيدة الموثوق بها نسبيًا لإجراء مثل هذا التمييز تكمن في فحص البيانات الصحفية، التي أدلى بها قادة الحرس والزعماء السياسيون الكبار. ولقد عبَّر هؤلاء مرارًا عن الحاجة لتحسين مستوى انضباط الحرس(67). وبحكم أن البيانات العسكرية الصادرة من طهران قد أشارت إلى الانقسام والتحزب ما هما إلا "مجرد خلاف"(67)، فإن علينا أن نقبل الدلائل العامة على عدم انضباط الحرس كما هي، وأن نستدل – بدرجة معقولة من اليقين – على أن هذه التصريحات لا تشير بالفعل إلى وجود تحزب داخل الحرس. ومسألة الانضباط والاحتراف داخل الحرس الثوري، لا يمكن فصلها في نهاية الأمر عن المفهوم العام لحماسته ومعنوياته والتزامه الديني والثوري، إضافة إلى دور الحرس في تطبيق مفاهيم الثورة الإسلامية كما حددها الخميني. وتلك مسألة لا غنى عنها في أية مقارنة تُجرى بين الحرس والجيوش الثورية الأخرى.

إن كثيرًا من المؤلفات التي تعالج العلاقات المدنية – العسكرية تفيد بوجود دافع للاختيار ما بين الاحتراف أو المشاركة السياسية(69). لكن جانويتس يطرح احتمال أن يكون الجيش الأكثر احترافًا يتمتع بقدر أضخم مما لدى قوة يعوزها

الانضباط، الأمر الذي يعطي الضباط المحترفين الثقة والإمكانات للتدخل في السياسة بنجاح[70]. غير أن هناك دلائل أكثر لدى القائلين بأن القوات المسلحة المحترفة هي –بشكل عام– قوات محافظة تدين بالولاء للوطن بالدرجة الأولى، مع استعدادها للتدخل في السياسة عندما يطلب منه الزعماء المدنيون فقط القيام بذلك. ويذكر العديد من المراقبين أن هذه المقولات تنطبق حتى على القوات المسلحة الثورية للأنظمة الشيوعية، وبالأخص جيش التحرير الشعبي الصيني الذي لم يتشكل من عداد بنية الجيش السابق للثورة، مثله في ذلك مثل الحرس الثوري[71]. وتعتبر هذه القوات المحترفة أيضًا غير متحمسة للعمل في مهام الأمن الداخلي، والتي من المرجح أن تجعلها موضع استياء شعبي[72].

ومن الواضح أن الحرس الثوري لم يُظهر أي تقيد أو التزام بالروح الاحترافية. ولقد اختار الحرس بالفعل المحافظة على دوره السياسي على حساب الكفاءة والمقدرة العسكرية التي تصاحب الاحتراف، بالرغم من إقدام الحرس مؤخرًا على اتباع التسلسل القيادي والتعبير عن رغبته في شراء الأسلحة المتطورة. ولم يكتف الحرس بالتدخل في السياسة بإرادته، بل إنه فعل ذلك حتى عندما عارض الزعماء المدنيون – ومنهم الخميني أحيانًا – مثل هذا التدخل[73]. ولم يصبح الحرس حتى الآن قوة محافظة؛ لأنه مازال يتبع الخط المتطرف داخل النظام الإسلامي. ويعتبر نفسه حارسًا للثورة الإسلامية بشكل أساسي، تلك الثورة التي حث الخميني على وجوب نشرها وراء حدود الوطن الإيراني. وأخيرًا، رحب الحرس –بدون إبداء معارضة– بدوره في الأمن الداخلي؛ لأن ذلك يضفي الشرعية على مهمته المتمثلة بالحفاظ على مجتمع إسلامي نقي ومقارعة خصوم النظام في الداخل[74].

وحتى في المجال العسكري البحت، قدم الحرس النقاء الثوري على الكفاءة التكتيكية العسكرية والتفكير المنطقي. فالتكتيك الذي اتبعه كل من الحرس والباسيج في الحرب العراقية – الإيرانية، مثل هجمات "الموجات البشرية"، كان غير فعال عسكريًا بالشكل الذي تم تنفيذه، لكنه وفى بالتزام القوات الإسلامية بالشهادة في خدمة الإسلام[75]. كما أن العناد الذي أبداه الحرس في الحرب – حتى بعد أن أصبح واضحًا استحالة كسبها– يرجع إلى التزامه بتلبية نداء الخميني لهزيمة العراق، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع الاستراتيجية السائدة لدى القوات المسلحة النظامية.

تُظهر تجربة الحرس في الحرب أنه لا داعي لإجراء مفاضلة مباشرة بين

الحماس الثوري والفعالية العسكرية، فالحجة القائلة بأن الحماس الثوري يزيد من الفعالية لا تتطبق بالضرورة على الحرس[76]. وبرغم التزامه الواضح بالبقاء حارسًا للنقاء الثوري، فإن الحرس طول بالفعل عناصر الوحدة والتماسك والتركيب والبنية بشكل كافٍ، لخوض حرب طويلة على أوسع نطاق ضد خصم (أي العراق) امتلك تفوقًا كبيرًا في الأسلحة المتطورة والتدريب. وإضافة إلى ذلك، لم تنشأ حاجة إلى استبدال الحرس أو دمجه في جيش محترف موحد يكون بوسعه خوض الحرب الثورية[77]. ولقد جعل الحرس بنيته متماسكة بشكل كاف لتحمل أوزار القتال في الحرب الثورية الشاملة والطويلة ضد العراق، وضحى بالاحتراف والكفاءة مقابل الحفاظ على دوره كوصي أمين على أيدلوجيا الثورة الإسلامية. وبسبب قيامه بذلك –وهو الأمر الذي حد من تعاونه مع الجيش النظامي– يتحمل الحرس في نهاية الأمر كثيرًا مع المسئولية عن الهزائم الكبيرة عام 1988، التي كلفت إيران خسارة الحرب.